



معهد علوم الزكاة – السودان
إدارة البحوث والمعلومات
مجلس المعيار الشرعي والمحاسبي لزكاة الشركات



مؤتمر محاسبة الزكاة

تحت شعار: «نحو تطبيق محاسبي يوائم مستجدات أوعية الزكاة»

تحت رعاية الأخت: وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي.

وإشراف الأخ: الأمين العام لديوان الزكاة.

الزمان: الثلاثاء/الأربعاء 15-16 صفر 1438 هـ. يوافق 15-16 نوفمبر 2016م.

• المكان: قاعة مركز الشهيد الزبير – غرب القيادة العامة للقوات المسلحة

البيان الختامي والتوصيات (الخام)

يقول الله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ)) (103) سورة التوبة

لما كانت الزكاة شرع الله، وركناً من أركان الإسلام تطهيراً للمال وتنمية له، وتزكية للنفس وهي حق معلوم ونصاب معروف للالتزامات الدينية الاقتصادية سعياً إلى إيجاد التوازن الاجتماعي. وفي إطار خطة معهد علوم الزكاة بالسودان لتطوير تجربة الزكاة فقد انعقدت بعون الله وتوفيقه فعاليات مؤتمر محاسبة الزكاة في يومي الثلاثاء والأربعاء 15-16 صفر 1438 هـ الموافق 15-16 نوفمبر 2016 تحت شعار **نحو تطبيق محاسبي يوائم مستجدات أوعية الزكاة** بتشريف الأستاذ محمد عبد الرازق مختار، الأمين العام لديوان الزكاة، وتنظيم إدارة البحوث والمعلومات – مجلس المعيار الشرعي بمعهد علوم الزكاة، وحضور مديره العام د. الصديق أحمد عبد الرحيم وبمشاركة لفييف من العلماء والباحثين والمختصين والخبراء بشؤون الزكاة تشريعاً وإدارة، وجباية، وصرفاً؛ من المركز والولايات بجانب الإعلاميين.

في مستهل الجلسة الافتتاحية رحب السيد/ مدير عام معهد علوم الزكاة في كلمته بالحضور الكريم وأشار إلى أن تجربة السودان الطويلة في تطبيق سلطانية الزكاة

جباية وصرفاً ودعوة؛ صاحبها العديد من المستجدات التي تتطلب الاجتهاد بهدف تأصيل هذه المستجدات و إيجاد التكييف الشرعي لها في ظل المتغيرات الكبيرة التي طرأت على الأموال التي تمثل أوعية الزكاة، كما عكس اهتمام المعهد بحاسبة الزكاة، فأنشأ مجلس المعيار الشرعي والمحاسبي، الذي يضم عدداً من العلماء في مجالي الفقه والمحاسبة، وقد أسهم ذلك في حل الإشكالات التي واجهت الديوان، كما أشار إلى الشراكة العملية بين المجلس ولجنة الفتوى بالديوان مما ساعد في الوقوف على المشاكل الحقيقية التي تواجه جباية الزكاة بصورة عامة وزكاة الشركات خاصة، ودلف إلى التعريف بأهداف المؤتمر المتمثل في التتوير بالمستجدات الفقهية في أوعية الزكاة وبيان أحكامها الشرعية، وتقوية الصلة بين الديوان وأصحاب الأموال، من أجل تطبيق أحكام وفق الضوابط الفقهية، لتحقيق المقاصد الشرعية، بجانب توضيح الرؤية المهنية للمعيار الدولي رقم (1) العرض والإفصاح، ومدى ملاءمته لحساب الزكاة في السودان، ومقارنته بالمعايير الدولية الأخرى، آملاً أن تجد مخرجات المؤتمر حظها في التطبيق وأن يكون بداية في إيجاد معيار شرعي ومحاسبي سوداني معتمد بما يحقق المقاصد الشرعية.

السيد/ الأمين العام لديوان الزكاة رئيس مجلس إدارة معهد علوم الزكاة خاطبا
المؤتمرين محييا الحضور والمشاركين في المؤتمر حول قضايا ركن مهم من أركان الإسلام في الجانب الاقتصادي والمالي، شاكرًا الله الذي مكن من تطبيق تجربة الزكاة في السودان إلى أن بلغ هذا الشأن، وقد أشار إلى أن باب الاجتهاد مفتوح كما قدم التحية لأصحاب الأموال الذين يخرجون هذه الشعيرة.

كما أشار إلى أن المتحصل من الزكاة يعادل فقط 51% من النسبة المراد تحصيلها وأنه لا بد من إخلاص النية لتحقيق التطبيق الكامل لأمر الزكاة، وأن هذا المؤتمر يأتي من أجل إيجاد الحلول للمعضلات التي تجابه الزكاة، للوصول للمكلفين، وتحقيق أمر الله سبحانه وتعالى، وفي ختام كلمته رحب بالمشاركين من دولة إندونيسيا مشيدا بالشراكة بين الديوان ودولة إندونيسيا متمنياً أن يساعد ذلك في تطوير العمل الزكوي في كل البلاد الإسلامية.

قُدمت وتُوقشت في المؤتمر علي مدار يوميه خمس أوراق عمل أعدت من خبراء متخصصين في مجال الزكاة، والعمل المحاسبي والإداري على النحو التالي:

- الورقة الأولى بعنوان **الوعاء الزكوي في ظل التطور في البيئة الاقتصادية** قدمها د. مصعب بركات أحمد علي؛ رئيس مجلس المعيار الشرعي والمحاسبي لزكاة الشركات، سلطت الضوء على القضايا المعاصرة الخاصة بتحديد الوعاء الزكوي والتي أدت إلى ظهور نوع من المكلفين غير الأشخاص الطبيعيين وأوعية جديدة مثل زكاة : الأسهم، زكاة المستغلات، زكاة الحقوق المعنوية، تناولتها الورقة علي مستوى التصنيف والتعريف والمستجدات مبنية على الأطر التطبيقية في السودان، وقد ناقشت التطور في سمات النشاط الاقتصادي الحديث و أثره على البيئة المنظمة للأعمال.
- الورقة الثانية **قواعد وأسس القياس المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة** وهي دراسة مقارنة لنماذج من الإصدارات المحاسبية لعدد من الدول الإسلامية قدمها د.صلاح علي أحمد محمد، عميد كلية العلوم الإدارية/ جامعة أم درمان الإسلامية. وقد ركزت على خمس محاور : الأول عرض معايير الزكاة

الصادرة عن هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والمحور الثاني شمل عرضاً وتحليلاً لمعيار الزكاة وضريبة الدخل الصادر عن لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين السعوديين، وتطرق المحور الثالث للمعيار المالي لمحاسبة الزكاة للأعمال والمنشآت التجارية، أما المحور الرابع فقد استعرض مكونات دليل إرشاد محاسبة الزكاة الكويتي، وقدمت الورقة في محورها الخامس تحليلاً مقارناً للإصدارات المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الزكاة، من حيث اختلاف الطرق التي تتبعها (المصارف) في تحديد وعاء الزكاة وبحثت الورقة توحيد أسس حساب الزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية.

● **الورقة الثالثة : معالجة بنود القوائم المالية للشركات والمؤسسات المالية وفق ماتقتضيه محاسبة الزكاة،** قدمها أ عبد الرحمن التوم الكندو مدير شركة الخرطوم للتجارة والملاحة عضو مجلس المعيار الشرعي، استعرض فيها مفهوم محاسبة الزكاة والبيانات المالية حسب المعيار الدولي الخاص بالعرض والإفصاح، وأبرزت الورقة المعالجة الزكوية للقوائم المالية وبنودها، والطرق المحاسبية لتحديد وعاء الزكاة والإجراءات التنفيذية لحساب زكاة مال الشركات، كما قدمت المعالجة الزكوية لمفردات القوائم المالية من حيث التعريف والتقويم المحاسبي والحكم الشرعي.

● **الورقة الرابعة :الإجراءات الإدارية في تحصيل زكاة الشركات والمؤسسات،** أعدتها إدارة أمانة زكاة الشركات الاتحادية بديوان الزكاة وقدمتها أ. مدينة علي محمد أبوبكر أمينة زكاة الشركات وعضو مجلس المعيار الشرعي والمحاسبي، وصفت الورقة المراحل الإدارية في تحصيل الزكاة بداية بالمرحلة الأولى

الإحصاء والمعلومات وفتح الملف مروراً بمرحلة تقدير الزكاة المبني على المعلومات المقدمة، وشرحاً لكيفية حسابه، صولاً إلى مرحلة تحصيل الزكاة، بإرسال المطالبة وكيفية سدادها، كما أوضحت للمكلف كيفية الاعتراض على التقدير حسب قانون ولائحة الزكاة والآثار المترتبة على عدم سداد زكاة الشركات.. كما لخصت الورقة مشاكل التطبيق من واقع الممارسة العملية لهذه الإجراءات المتمثلة في طبيعة المعلومات الواردة في إقرار المكلف بجانب المشاكل الفقهية المتعلقة بالتقدير: الديون، والمعايير، وتعدد منابر الفتوى.

- الورقة الخامسة أعدها د. محمد الأمين تاج الأصفياء؛ أستاذ المحاسبة والإدارة المالية بجامعة الجزيرة، قدم فيها تعريفاً للمعلومات المحاسبية، أهدافها، وخصائصها، بجانب أهمية تلك المعلومات ودورها في تحديد الوعاء الزكوي، مع اختلافه عن الربح المحاسبي وعددت المستفيدين من المعلومات المحاسبية ونوعية القرارات التي تتخذ بناء على هذه المعلومات، وأوجه الضعف والقصور إذا ماتم النظر إليها من منظور أسس وقواعد محاسبة الزكاة.

إن مؤتمر محاسبة الزكاة وقد بحث وناقش القضايا المعاصرة التي تؤثر في تحديد وعاء، ومخصص، وحساب مبلغ الزكاة، يعتمد الأوراق المقدمة، ويدرك أن هذه المستجدات في أوعية الزكاة تتطلب تكييفاً شرعياً في ظل التطورات الاقتصادية والتحديات التي تواجه محاسبة الزكاة، ويسعى إلى تقوية الصلة بين ديوان ومعهد الزكاة من جهة والمكلفين من الشركات وأصحاب الأموال من جهة أخرى، ويوجه هذه الشراكة لتحقيق مقاصد الشرع من الزكاة، سعياً وراء صياغة رؤية مهنية وطنية لمعايير محاسبة الزكاة، من أجل إرساء دعائم أفضل ممارسة عملية في تحصيل زكاة الشركات والمؤسسات، إذ:

- **يشير إلى ظهور نوع جديد من المكلفين لتغير مفهوم الأنشطة التي تجب عليها الزكاة وقد تنشأ عنها أوضاعا جديدة للأوعية الزكوية .**
- **ينبه إلى اختلاف الطرق التي تتبعها (المصارف) في تحديد وعاء الزكاة، والبنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء، وقياسها واختلاف درجة الإفصاح عن هذه الأسس بين مصرف وآخر.**
- **يُبرز الحاجة إلى وجود معيار شرعي محاسبي ينظم قواعد وأسس تحديد وعاء وحساب مبلغ الزكاة للأعمال التجارية في أنشطة الأعمال المختلفة.**
- **يدعو إلى تعميق الدراسات لمعالجة أوجه القصور التي توفرها معلومات المحاسبة التقليدية لأغراض محاسبة الزكاة ..**
- **يحث المكلفين من الشركات والمؤسسات على تحديث المعلومات وتقديم مستندات مؤيدة للإقرار من ضمنها الميزانية والحسابات المراجعة المعتمدة لمواكبة عمليات التقدير والتحصيل.**

التوصيات :

الورقة الأولى: الوعاء الزكوي في ظل التطور في البيئة الاقتصادية:

1. التطور في الاقتصاد والأنشطة المصاحبة له أنشأ وضعاً يتطلب تصويب التكيف الشرعي نحو المستجدات.
2. ظهور نوع من المكلفين غير الأشخاص الطبيعيين (الشراكات والمؤسسات).
3. نشوء أوضاع جديدة من الأوعية الزكوية (مثل المستقلات).
4. تغير طريقة المنتج والنمو كما يبدو في مناشط زراعية مختلفة.
5. النظم المحاسبية المعبرة عن النشاط الاقتصادي تحتاج إلى ضبط فقهي.
6. تغير مفهوم الأنشطة التي تجب عليها الزكاة (زكاة المهنيين والحفيين والرواتب عموماً).

توصيات التعقيب على الورقة الأولى:

7. الانتظام في عقد الورش والملتقيات العلمية تحت رعاية وإشراف مجلس المعيار اشعري والمحاسبي ومجلس تنظيم مهنة المحاسبة لإصدار المعايير المحاسبية السودانية لتحكم التطبيق العملي للمحاسبة عن زكاة الشركات.
8. اعتماد المدقق الشرعي ضمن الاعمال المهنية المتخصصة للتقرير وإبداء الرأي حول ملائمة البناء الهيكلي للتقارير والمالية للتحاسب الزكوي للشركات.
9. تنشيط وتوجيه البحث العلمي في محاسبة الزكاة بالجامعات والمعاهد العليا وإدخالها في مواد التدريس بصورة أكثر شمولية .

الورقة الثانية: قواعد وأسس القياس المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة:

10. على الجهات المهتمة ببناء الإصدارات والمعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الزكاة الاسترشاد بدليل محاسبة الزكاة الكويتي الصادر عن بيت الزكاة الكويتي .

11. اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية كأساس لتعريف البنود المتعلقة بوعاء الزكاة وتقويمه (قياسها) لرسوخ تلك المعايير من خلال التجربة الممارسة والتوافق الدولي بين البلدان .

12. لا يعد التعريف والتقويم المحاسبي أساساً دائماً لتحديد وعاء الزكاة وحساب مبلغ الزكاة ، ولكن يتم الاعتماد على الأحكام الشرعية للتعريفات وأسس التقويم لطبيعة وارتباط قواعد تحديد وعاء الزكاة وحساب قيمتها بأسس مستمدة من الشريعة الإسلامية .

الورقة الثالثة: معالجة بنود القوائم المالية للشركات والمؤسسات المالية:

13. اعتماد فئة الزكاة للسنة الشمسية 2,579449152% بدلا عن 2,5775 لتجاهلا ربع يوم في السنة (11 يوم إلى 11.25 يوم).

14. تعميم استخدام طريقة صافي رأس المال العامل (الطريقة المباشرة) لحساب وعاء الزكاة للشركات والبنوك وتوحيدها على مستوي العالم الإسلامي واستخدام طريقة مصادر الأموال (الطريقة غير المباشرة) كهدف رقابي (control objective) على مدى صحة حساب وعاء الزكاة عن طريق صافي رأس المال العامل بعد التعديلات اللازمة للربح الزكوي.

15. الاسترشاد بدليل زكاة الشركات الصادر من بيت الزكاة الكويتي والذي يعتبر حصيلة ندوات الهيئة الشرعية لقضايا الزكاة المعاصرة في كيفية احتساب زكاة الشركات السودانية.

16. تحسين معايير المحاسبة الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بما تتلاءم مع الفتاوى المستجدة الصادرة من مجمع الفقه الإسلامي و الهيئة الشرعية لقضايا الزكاة المعاصرة .

17. وإصدار بنك السودان منشور يلزم البنوك السودانية بالالتزام بمعيار العرض والإفصاح كاملا عند إعداد الموقف المالي السنوي.

الورقة الرابعة: الإجراءات الإدارية في تحصيل زكاة الشركات والمؤسسات:

18. إلزام الشركات بتقديم ميزانية بها كل الإيضاحات اللازمة وفق المعايير المحاسبية.

19. مواكبة الفتوى للتطور الاقتصادي والمحاسبي والزامية كل الجهات بمرجعية واحدة.
20. إلزام الشركات بتحديث المعلومات سنوياً خاصة فيما يلي وسائط الاتصال والعنوان.

توصيات التعقيب على الورقة الرابعة:

21. ضرورة تفعيل الجانب الاعلامي لرفع مستوى الوعي الزكوي وبالتالي زيادة مستوى الالتزام الطوعي للمكلفين بالزكاة.
22. تحديد إجراءات المراجعة الزكوية على ضوء عدة عوامل من أهمها التحقق من جودة اداء نظام الرقابة الداخلية للمكلف , ومستوى الحاسب الالى المستخدم لدية بالإضافة الى تحديد طبيعة وحجم العمليات والمعاملات المالية ومدى فعالية ادارة المراجعة الداخلية للمكلف.
23. تطبيق أسس وقواعد علمية وفنية في اختيار عينات المراجعة والفحص الزكوي للمكلف بغرض تخفيض تكلفة المراجعة المستندية (ضرورة وجود إدارة للمخاطر الزكوية) .
24. ضرورة تدريب المفتشين على استخدام طرق وأساليب إجراءات المراجعة التحليلية لبنود نتائج الأعمال (قوائم الدخل والمركز المالي) وتقارير الربحية ومقارنة نتائج السنوات والفترات المالية المتعاقبة .
25. ضرورة تدريب الكوادر الزكوية على التعامل ومراجعة النظم المالية والمحاسبية الالكترونية الحديثة.
26. ضرورة الاستفادة من النظم الحكومية الإلكترونية كالفوترة الإلكترونية الضريبية والدفع الالكتروني والخزانة الموحدة والنظام الجمركي في العمل الزكوي (من جباية - تقدير - مراجعة) .

1. ضرورة التنسيق والتعاون مع السلطات الضريبية في اطار الاستفادة من نتائج الفحص والمراجعات الضريبية المستندية (ضريبة قيمة مضافة - ارباح اعمال - دخل شخصي - عقارات - ارباح رأسمالية) لتحقيق من صحة اوعية الزكاة .

2. هنالك اجراءات ادارية ضرورية لمراجعة وعاء الزكاة (سواء كانت الطريقة المستخدمة

مصادر او استخدامات الاموال) منها ما يلي :-

- العمل على جرد المحزونات من حيث الكميات الفعلية لبعض المكلفين بصورة مفاجئة .

- ضرورة مطالبة الشركات بأعداد قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الاخرى .

- مراجعة اسس وأساليب قياس تكاليف الانتاج للمصانع لمعرفة الكميات المنتجة فعلا.

- مراجعة بند المصروفات العمومية والإدارية مستندينا لبعض المكلفين اصحاب المخاطر الزكوية العالية .

- ضرورة التعاون في ما بين ادارات مكاتب الزكاة المختلفة في اطار تبادل

المعلومات للتحقق من صحة بعض البنود مثل مصروف المرتبات والاجور لزكاة

الشركات وادارة زكاة الدخل الشخصي كذلك بالنسبة لمصروف الايجارات لزكات

الشركات وادارة زكاة دخل العقارات والمهن الحرة .

الورقة الخامسة: خصائص المعلومات المحاسبية:

27. اعتماد الحولية أو السنة القمرية لأغراض التقرير المحاسبي عن نتائج الأعمال والمراكز

المالية للمنشآت عوضاً عن التقويم الشمسي المتبع حالياً والذي تضطر معه المنشآت إلى

حساب مقادير زكواتها بنسبة 2,5775% للسنة الشمسية بدلاً عن النسبة المقررة شرعاً ألا

وهي نسبة 2,5% للسنة القمرية.

28. (2) إعادة صياغة الممارسة المحاسبية في المجتمعات المسلمة بحيث يقوم تقويم

العروض في نهاية الحول لكل الأغراض، وليس فقط لأغراض حساب زكاة المال، على

التسعير وفق القيمة السوقية الحاضرة (قاعدة سعر الاستبدال الحالي).

• الارتقاء بالتعاون مع الأمانة العامة لديوان الضرائب خاصة في جانب الرقم التعريفي

• تقويم العروض وفق قاعدة السعر الابتدائي الحالي .

• ضرورة إلزام المنشآت والشركات بتقديم القوائم المالية في الربع الأول من كل عام .

- الإفصاح الكامل والإيضاحات الواقعية حول النشاط التجاري وبنود القوائم المالية
- تحري الدقة والشفافية والمصدقية في وضع القوائم المالية وأن نعكس النشاط الحقيقي للشركة .
- وجود آلية بين البنوك وديوان الزكاة حول زكاة الودائع.
- الأخذ بالمعيار المالي في السودان مرعاة التشريعات السودانية مع إشراك مكاتب المراجعين السودانية حتى تتم توضيح بعض البنود.
- تنشيط البحث العلمي لمواكبة تطور العمل الزكوي .
- أهمية معالجة مسألة المشروعات الممتدة مثل المجمعات الاستثمارية العقارية.
- إحكام التنسيق بين ديوان الزكاة وديوان المراجع القومي لتحديد وعاء الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسب مختلفة في رأس المال.
- معالجة مسألة هبوط الأسعار وأثرها على وعاء الزكاة.
- العمل على إيجاد الدعم التشريعي من أجل إلزام الجهات ذات العلاقة بمواد المعيار المحاسبي.
- التوصية بتكليف معد الورقة الثانية لوضع كمقترح للقواعد والأسس للقياس المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة مع أهمية استصحاب اللائحة السودانية.
- أتاحة المزيد من الوقت لنقاش مستقبلاً